الثورة الاثنين 14 رجب 1433 هـ - 4 يونيو 2012م العـدد (17366)

أشاد بدور المانحين في دعم القطاع السمكي
السقطري يؤكد إنجاز ٧٠٪ من المشروع الخامس

■ ،،صنعاء/ سبأ

،، أشاد وزير الثروة السمكية المهندس عوض سعد السقطري بالاهتمام الذي يوليه المانحين الدوليين بقطاع الثروة السمكية في اليمن باعتباره أحد القطاعات الاقتصادية التي تعول عليها حكومة الوفاق الوطني في رفد الاقتصاد الكلي لليمن.

وأكد الوزير السقطري في الاجتماع التنسيقي الأول للمانحين الداعمين للقطاع السمكي بصنعاء أمس أن الوزارة بدأت الأسبوع الجاري تنفيذ مشروع ميناء الخوبة السمكي بمحافظة الحديدة الذي يندرج ضمن مشروع الأسماك الخامس.. لافتا إلى أن نسبة الانجاز بالمشروع الخامس بلغت ٧٠٪.

وأشار وزير الثروة السمكية إلى أن الوزارة ستستكمل خلال النصف الثاني من العام الجاري مشروع إعادة هيكلة القطاع السمكي، حيث سيتم تسليم اللوائح التنظيمية للهيئات السمكية التي سيتم إنشائها في المحافظات الساحلية إلى مجلس الوزراء الأسبوع المقبل، إضافة إلى استكمال مشروع إصدار التراخيص والأرقام الخاصة بقوارب الاصطياد بالتنسيق مع مصلحة خفر السواحل.

وقال :" إن مشروع إعادة الهيكلة يتطلب إعادة تدريب كوادر وزارة الثروة السمكية خصوصا الذين سيتم استيعابهم ضمن الهيئات السمكية ".

بدورهم أكد ممثلو الجهات المانحة استعدادهم تقديم مزيد من التمويلات للقطاع السمكي .. لافتين إلى أهمية استكمال مشروع إعادة الهيكلة وانجاز الإستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي ليتسنى للجهات المانحة تخصيص المبالغ اللازمة لتمويل المشاريع التي تضمنتها الاستراتيجية.

وكانت المدير القطري للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة رندا أبو الحسن استعرضت مراحل انجاز الاستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي .. لافتة إلى أن الدراسات الأولية التي تضمنتها الاستراتيجية تشير إلى حاجة القطاع السمكي لـ ٥٠٠ مليون دولار خلال الأعوام الخمسة المقبلة ليتمكن من النهوض وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

وأشارت إلى ان القطاع يواجه تحديات كبيرة من حيث ضعف البنية التحتية ويتطلب تنفيذ المزيد من الموانئ وساحات الحراج ومراكز الإنزال السمكي والرقابة والتفتيش البحري فضلا عن تشجيع الاستثمار في مجال الاستزراع السمكي والأبحاث ودراسة المخزون وغيرها من المجالات.

واتفق المشاركون على عقد اجتماعات فصلية بصفة دورية لمراجعة سير تنفيذ المشاريع الممولة من المانحين والعمل على تلبية احتياجات القطاع من مختلف المشاريع.

حضر الاجتماع ممثلون عن منظمة الفاو والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومشروع التعاون اليمني الياباني (الجايكا) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد).

في لقاء بالغرفة التجارية الصناعية بالأمانة :
بحث تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين اليمن وباكستان

كتب/ أحمد الطيار

قال سعادة سفير جمهورية باكستان الاسلامية بصنعاء السيد عرفان يوسف شامي أن حجم التبادل التجاري بين باكستان واليمن نما العام الماضي ٢٠١١م بنسبة تقارب ٦٠٪ عن العام السابق ٢٠١٠م رغم الظروف الصعبة التي مرت بها اليمن وباكستان على حد سواء الامر الذي يعكس الفرص المتاحة لتعزيز التعاون التجاري بين البلدين الشقيقين.وأكد سعادة السفير خلال زيارته للغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة أمس ولقائه مع قيادتها برئاسة حسن الكبوس رئيس مجلس الادارة بحضور الملحق التجاري الباكستاني السيد بيار خان حرص الجمهورية الباكستانية على تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي مع اليمن والدفع به قدما لتكون علاقة متميزة تعكس الروابط المتينة بين البلدين منذ القدم .كاشفا عن تطلع بلاده لزيادة حجم التبادل التجاري مع اليمن خلال العامين الحالي والقادم انطلاقا من الفرص المتاحة للبلدين في توسيع مجالات التجارة والاستثمار في المجالات الصناعية والتجارية والصحة والتعليم.وأبلغ السفير قيادة الغرفة دعوة اتحاد الغرف التجارية الباكستانية بكراتشي للتجار اليمنيين للمشاركة بمعرض كراتشي التجاري للسلع الاستهلاكية والذي سيقام خلال الفترة من ١٣-١٥ يوليو القادم.كاشفا عن أن باكستان ستشارك في مؤتمر المانحين القادم لليمن بوفد كبير وستقدم من خلاله دعما لليمن في المجالات الاستشارية والفنية والتدريب.وقال: إننا في باكستان حريصون على تعزيز تعاوننا مع اليمن ضمن اطرشراكتنا الاقتصادية الكبيرة مع كل من الصين وتركيا والسعودية حيث ستكون الفرصة مواتية لليمن في الحصول على تمويلات تساعدها في تنفيذ مشاريع اقتصادية تتعاون معاً لتنفيذها.من جانبه أكد الأخ حسن الكبوس رئيس مجلس الادارة حرص التجار اليمنيين على تعزيز التعاون الاقتصادي بين اليمن وباكستان، مشيراً في هذا الصدد إلى ترحيب الغرفة وكافة التجار اليمنيين بزيارة الوفود التجارية الباكستانية وبالإستثمارات الباكستانية في اليمن والتي يعول عليها المساهمة في تعزيز وتقوية العلاقات بين البلدين حيث ستقدم لها كافة اشكال الدعم والرعاية.لافتا إلى الفرص الاستثمارية المتاحة امام الاشقاء الباكستانيين في اليمنوالمتمثلة في التعليم والصحة والصناعات المتوسطة كإنشاء الجامعاتوالمدارس الخاصة ومصانع الادوية والبتروكيماويات والتي تشتهر بها باكستان كما يمكن للمستثمرين الباكستانيين وبالاشتراك مع اخوانهم اليمنين إقامة مدن صناعية في الحديدة وعدن والمكلا وجعلها مدنا متميزة تستفيد من الموقع الجغرافي لليمن في تسويق منتجاتها للدول المجاورة في الخليج وأفريقيا.من جانبه أشار الأخ محمد محمد صلاح نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة للشؤون التجارية إلى عمق ومتانة العلاقات اليمنية الباكستانية وعلاقة الترابط الديني بين الشعبين الشقيقين منذ عهد بعيد.لافتا إلى أن المرحلة الراهنة تعد فرصة لتعزيز هذا العلاقات من خلال التعاون الاقتصادي والذي يعد المجال الاوسع لتعزيز التعاون بين البلدين الشقيقين.وحث صلاح سعادة السفير على الاسهام في تعزيز تبادل الزيارات بين التجار والمستثمرين في البلدين للاطلاع على الفرص والامكانيات الاستثمارية والتجارية المتبادلة ونقل الخبرات والتجارب فيما بينهما.وقال :إن هناك تبادلاً تجارياً جيداً بين البلدين حيث توجد العديد من الوكالات التجارية للمنتجات الباكستانية وهناك حرص من قبل رجال الأعمال اليمنين على تعزيز التعاون مع اشقائهم الباكستانيين ليرقى إلى مستويات وآفاق رحبة.وفي ختام اللقاء اكد الجانبان حرصهما على العمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين إلى ٥٠٠ مليون دولار للأعوام المقبلة بما يسهم في زيادة التعاون وخلق منافع متبادلة بينهما.

توقيع عقد اتفاق تنفيذ مشروع نحل العسل
لمتضرري سيول عام ٢٠٠٨م في حضرموت والمهرة

■ ،،بيروت/سبأ

،، وقعت وزارة الزراعة والري أمس على عقد تنفيذ مشروع نحل العسل للمتضررين من سيول أكتوبر ٢٠٠٨م في محافظتي حضرموت والمهرة والممول عن البنك الإسلامي للتنمية.

وخلال التوقيع الذي تم على هامش اجتماعات الدورة الـ ٣١ للجمعية العمومية للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والقاحلة (اكساد) المنعقد حالياً في العاصمة اللبنانية بيروت أشار وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور إلى أهمية المشروع الذي سيقوم المركز العربي (اكساد) بتنفيذه في حضرموت والمهرة خلال فترة أقصاها ٦ أشهر، ودوره في تعويض المتضررين في مجال النحل باعتبار أن العسل مورد اقتصادي ومصدر دخل هام لكثير من الأسر المتضررة في المحافظتين.

ويعد المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة – أكساد – أحد أهم مراكز العمل العربي المشترك حيث يقوم بالأبحاث و الدراسات التطبيقية في مجالات استنباط الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية المقاومة للجفاف والإدارة المتكاملة للموارد المائيه والحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر وتقييم وتنمية الموارد الطبيعية في المناطق الجافة العربية وتطوير خبرات ومعارف القوى البشرية العاملة في هذه المناطق.

مناقشة سير تنفيذ المشاريع التنموية بمديرية التواهي
لجنة المناقصات بعدن تقر استكمال تأهيل وسفلتة عدد من مشاريع الطرق بتكلفة ١٦٢ مليون ريال

■ ،،عدن/ سبأ

وافقت لجنة المناقصات بمحافظة عدن في اجتماعها أمس برئاسة محافظ المحافظة المهندس وحيد علي رشيد على الطلب المقدم من قبل مقاول مشروع سفلتة جولة المجسم في المدينة الخضراء والذي يعتبر ضمن مشاريع خليجي ٢٠ حول اضافة فوارق قيمة بند الأسفلت والمقدرة بحوالي مليوني ريال استنادا إلى مصادقة قرار مجلس الوزراء رقم ١٨٩ لعام ٢٠١٠م على المشروع .

كما وافقت لجنة المناقصات على الأعمال الأضافية المنفذة لاستكمال مشروع تأهيل وسفلتة الشوارع وتبليط الأرصفة المجاورة لمستشفى الوحدة التعليمي والبالغة تكلفته ١٦٠ مليون ريال .

واستعرضت اللجنة في اجتماعها قرار الهيئة الأدارية للمجلس المحلي بمديرية البريقة بشأن الأرضية الخاصة بمشروع مدينة عدن الجديدة ، وأقرت بهذا الشأن دعم هذا المشروع وتوفير الحماية اللازمة له.

على صعيد آخر عقدت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمديرية التواهي بمحافظة عدن أمس اجتماع برئاسة مدير المديرية كمال محمد عبد الله، لمناقشة سير تنفيذ المشاريع الخدماتية والتنموية المخصصة للمديرية.

وأكد مدير المديرية على أهمية رسم وتنفيذ الخارطة التنموية وتقديم الخدمات العامة الضرورية واللازمة للمواطنين في المديرية.

فيما أشار مدير عام الصندوق الاجتماعي للتنمية في المحافظة غازي أحمد علي إلى أن المخصص المالي المقدم من الصندوق لتنفيذ المشاريع التنموية والخدماتية لمديرية التواهي حتى عام ٢٠١٥م يبلغ ٤٦١ ألف دولار.

ولفت إلى أنه سيتم خلال الفترة القادمة من العام الحالي تأهيل مدرستي ابن الهيثم وفتح بمدينة التواهي بتمويل من المشروع الألماني.

واستعرض مدير عام الأشغال العامة والطرق بعدن، لحج، أبين محسن علوي المشاريع التي سيتم تنفيذها في المديرية خلال العام الحالي بتكلفة ٨٠٠ ألف دولار.

وأشار إلى أن تلك المشاريع تشمل رصف المنطقة الغربية بحي ابن زيدون في القلوعة بتكلفة ١٨٠ ألف دولار، واستكمال رصف حي بندر جديد بالتواهي بتكلفة ١٥٠ ألف دولار، ومشروع بناء ١٢ فصلاً دراسياً مع الملحقات وترميم ثانوية محيرز بالقلوعة، إلى جانب رفع سور مدرسة الثانوية بقيمة ٢٠٠ ألف دولار، وبناء ستة فصول دراسية مع ترميم مدرسة الهمداني بالقلوعة بـ ١٥٠ ألف دولار، ومشروع بناء خزان مياه جبل التوانك بـ ١٢٠ ألف دولار.

حضر الإجتماع مدير عام مكتب التخطيط بالمحافظة سميرعبدالرزاق طالب، ورئيس لجنة التخطيط بالمديرية سمير وهابي.

مناقشة أوضاع عمال الشحن والتفريغ بميناء المكلا

■ ،،المكلا/سبأ

،، ناقش اجتماع أمس بالمكلا برئاسة وكيل محافظة حضرموت المساعد لشؤون مديريات الساحل ناصر سالم بلبحيث أوضاع عمال الشحن والتفريغ في ميناء المكلا.

وأكد الاجتماع الذي ضم غرفة تجارة وصناعة حضرموت ومؤسسة موانئ البحر العربي اليمنية و الإدارة المشتركة والجمارك بالميناء وعمال الإدارة المشتركة ونقابات العمال، على ضرورة معالجة كافة القضايا المتعلقة بحقوق العمال من مستحقات لدى الإدارة المشتركة.

كما أكد المجتمعون على أهمية تكاتف جهود جميع الجهات للخروج بقرارات تنفيذية تخدم مصلحة كافة الأطراف للإسهام في تنشيط حركة الميناء التجارية والاستثمارية.

تفريغ ٥٤,٧ ألف طن من القمح بميناء عدن

■ ،،عدن/سبأ

أفرغ أمس في أرصفة المعلا ميناء عدن ٥٤ ألفاً و٧٠٠ طن من مادة القمح واصلة من أحد الموانئ الروسية.

وأوضحت إحصائية صادرة عن ميناء عدن أن الشحنة المفرغة مخصصة لمصنع صوامع الغلال وسيوزع جزء منها إلى الأسواق المحلية لتلبية احتياجات المواطنين من هذه المادة.

إلى ذلك أفرغ في ميناء عدن ألف و ٧٠٠ رأس من الماشية بعد أن خضعت للفحوصات البيطرية المطلوبة.

الجهاز المركزي للرقابة بتعز يوجه بإعداد حسابات ختامية لمشاريع المياه والكهرباء

■ ،،تعز/ أحمد النويهي

اصدر الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بتعز تعميما إلى كافة مدراء المديريات في المحافظة طالبهم بإلزام المختصين في مشاريع المياه والكهرباء للقيام بإعداد الحسابات الختامية السنوية وفقا للأنظمة المحاسبية المعمول بها. وبناء على قانون السلطة المحلية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠م المادة ١٦٨ والمواد ٢٨٤،٢٨٥ من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية.

وحث الجهاز في تعميمه – والذي يوجه لأول مرة – كافة المديريات بموافاته بنسخ من تلك الحسابات.

جدير بالذكر أن هذا التوجه من قبل فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في متابعة إعداد الحسابات الختامية لمشاريع الكهرباء والمياه يأتي بعد أن كشف المواطنون في عزلتي بني زياد وبني سميع بمديرية شرعب الروضة فساداً مستشرياً في مشروع الكهرباء الخاص بهم والذي تم تحويله من قطاع حكومي إلى ملكية خاصة. وأقاموا من اجل ذلك العديد من الاعتصامات والمظاهرات المنددة بالاختلالات في مثل هذه المشاريع التي لا تجد الرقابة الكافية في ظل تهاون قيادات السلطة المحلية في بعض المديريات من ممارسة مهامها الأمر الذي دفع بالجهاز إلى التوجيه بمراجعة حسابات وحصر كافة مشاريع الكهرباء في كافة مديريات محافظة تعز والتي من خلالها سيقف الجهاز على مجمل الاختلالات ومنابع الفساد التي ترافق إدارة هذه المشاريع والعمل على حلها وملاحقة من يقومون بنهب إيراداتها.

التأكيد على أهمية الإرادة السياسية لخلق مناخ
استثماري جاذب لرؤوس الأموال في اليمن

■ ،،خاص / الثورة

أكدت دراسة أن توفر مناخ استثماري مناسب في اليمن يعد شرطاً رئيسياً لجذب هذه الرساميل، وبالتالي فان توفر الإرادة السياسية في اليمن كفيل بخلق مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال .

وأظهرت أن توفر مناخ سياسي خليجي داعم للاستثمار في اليمن يعد عاملاً مهماً لتدفق رؤوس الأموال الخاصة في دول الخليج إلى بلادنا..

وأكد دراسة حكومية أن تنوع الموارد الطبيعية في اليمن يهيئ فرصاً عديدة لاستثمار جزء من الأموال الفائضة في الخليج والتي تقدر بأكثر من ٥٠٠ مليار دولار.. غير أن قدرتنا على اجتذاب تلك الأموال مرهونة بمدى جديتنا في حل إشكاليات ومعوقات المناخ الاستثماري.

وتشير الخارطة الاستثمارية إلى أن اليمن ما تزال بلداً بكراً يزخر بالفرص الاستثمارية المتنوعة إذ أن موقعها الاستراتيجي وشواطئها الطويلة والتي تمتد لأكثر من ٢٥٠٠ كيلو متر وأرضها الواسعة والتي تبلغ مساحتها ٥٥٠ ألف كيلو متر مربع غنية بالموارد المعدنية والنفطية والسمكية والزراعية ،، عوامل توفر فرصاً استثمارية هائلة، وفي المقابل فإن لدى دول الخليج أموالاً فائضة تبحث عن مكان مناسب لاستثمارها خصوصاً بعد الضغوط الكبيرة التي تعرضت لها الرساميل العربية المهاجرة في الغرب منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والتي أعاقت حتى عودة جزء بسيط من الرساميل إلى بلدانها مما يجعل اليمن مكاناً مناسباً لاستثمار الأموال الخليجية.

٥,١ مليار ريال إيرادات الهيئة العامة للبريد في ٢٠١١م

■ ،،كتب/ قاسم الشاوش

حققت الهيئة العامة للبريد والتوفيرالبريدي ايرادات سنوية كبيرة عن طريق توسيع وتنويع خدماتها الهامة للمجتمع اليمني القائمة على بنية تحتية ضخمة ومنتشرة مما جعلها في صدارة هيئات البريد العربية من حيث جودة وتميز واتساع رقعة خدماتها في كافة محافظات البلاد وبلغ ايراد الهيئة (٥,١٤٧) مليار ريال..

وأشار التقرير الصادر عن الهيئة حصلت عليه "الثورة" إلى أن التطور والاتساع في الخدمات ارتكز على عدة خدمات هامة للجمهور استحدثتها هيئة البريد خلال السنوات الاخيرة وخاصة بعد تحقيق الوحدة اليمنية في الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م واهمها خدمات التحويلات المالية للافراد والمؤسسات تحصيل الرسوم على الخدمات العامة وتحصيل الرسوم الجامعية وصرف معاشات المتقاعدين والضمان الاجتماعي وخدمات الصرف الالي والريال الالكتروني وخدمات البضائع إلى جانب تحسين وتحديث الخدمة المعتادة لهيئة البريد هذه الخدمات اثمرت ايرادا سنويا متناميا حيث يملك البريد حوالي (٣٢٠) مكتباً بريدياً، في كافة المحافظات..

واوضح التقرير أن انجازات الهيئة للاعوام ٢٠٠٩م حتى ٢٠١١م في مجال الخدمات والتشغيل والادارة تحقيق زيادة في إيرادات الهيئة حيث بلغت عام ٢٠١١م مبلغ (٥,١٤٧) مليار ريال مقارنة بالعام ٢٠٠٨م التي كانت مبلغ (٣,٧٨١) مليار ريال بزيادة قدرها (١,٣٦٦) مليار ريال وبنسبة (٣٦,١٣٪).

كما تم إدخال خدمة الصراف الآلي إلى جانب خدمة الحسابات الجارية كخامس إدارة بريدية عربية تدخل هذه الخدمة كما تمكنت الهيئة من تعويض انخفاض إيرادات الهيئة من جراء تخفيض العمولة للخدمات التي تقدمها والتي فرضت عليها من وزارة المالية على خدمة صرف المرتبات من (٠,٧٥٪) إلى (٠,٥٠٪)، وكذلك ما ترتب عليها من تخفيض العمولة من قبل إدارات التقاعد (الدفاع والداخلية والمدني) وما ترتب على ذلك من انخفاض في إيرادات الهيئة نتيجة ذلك لأكثر من (٤٠٠) مليون سنوياً من عام ٢٠١٠م واستطاعت الهيئة مواجهة تعويض النقص في الإيرادات من خلال التوسع وإدخال خدمات جديدة..

واشار التقرير إلى اهمية البريد في خدمة المجتمع كونه يمثل الصلة والعلاقة الوثيقة بين الدولة والمجتمع ، كما يحتل مرتبة الصدارة في إيصال خدمات الدولة للمجتمع وأن نوعية وأهمية خدمات البريد أهلته ليكون العصب الرئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخدمة المجتمع.

وقال مدير عام الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي عبداللطيف أبوغانم لـ(الثورة): إن البريد اليمني يضطلع إلى تحقيق عدد من الاهداف اهمها.. ضمان الوفاء باحتياجات المجتمع من خدمات بريدية ومالية متطورة تتسم بطابع السرعة والأمان.. وتوفير العناء والجهد والوقت على المواطن من خلال الانتشار للمكاتب البريدية وكذا توفير الخدمات تحت سقف واحد اضافة إلى تخفيض الإنفاق الحكومي من خلال تقديم خدمات الإنابة لعدد من الجهات الحكومية من خلال صرف مستحقات موظفيها وتحصيل قيمة خدماتها المقدمة للافراد والجهات.. والمساهمة في الإصلاح المالي والإداري من خلال صرف مرتبات موظفي الدولة بطرق نظامية وفعالة.. وكذا المساهمة في الحد من التضخم المالي من خلال تجميع المدخرات الصغيرة عبر خدمة التوفير البريدي واستثمارها في مختلف الأنشطة التنموية بما يحقق عوائد مالية للمدخرين والهيئة وتنمية الوعي الادخاري في المجتمع من خلال توفير وعاء ادخاري يتمثل في صندوق التوفير البريدي.

والمساهمة في نشر التوعية الرقمية في أوساط المجتمع من خلال إدخال خدمات متطورة كالريال الإلكتروني وخدمة بوست موبايلي.